



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

سوريا ومبادرة «خطوة بخطوة» المحددات، والإكراهات، والمسارات المحتملة

عقيل سعيد محفوض



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

سوريا ومبادرة «خطوة بخطوة» المحددات، والإكراهات، والمسارات المحتملة

عقيل سعيد محفوض *

مقدمة

قال المبعوث الدولي إلى سوريا «غير بيدرسون» إنَّ عند الأطراف الأساسية في الحرب السورية «شعوراً بضرورة اختبار شيء جديد»¹، وأنَّهم «مستعدون للانخراط» في مبادرة «خطوة بخطوة» للحل/التسوية في سوريا؛ رافعاً سقف التوقعات إزائها، وفتحاً الباب أمام سيل من التأويلات والتفديرات، التي ذهب بعضها للحديث عن أنَّ المبادرة هي محاولة لـ«تغيير النمط»، من دون تغيير كبير في الرهانات والأهداف العميقة، ومن دون استعداد للقيام بمقتضى المبادرة نفسها، ومن ثمَّ فقد تكون -من هذا المنظور- «استمراراً للحرب، إنَّما بوسائل أخرى».

لكن الأمور تتجاوز مجرد الرغبة في تجريب طرح جديد حول الحرب، إلى مستوى الحاجة والضرورة، ذلك أنَّ ثقل الأوضاع والتداعيات يفوق قدرة السوريين على تحملها، ويخلق أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة على سوريا وتهدد أمن الإقليم والعالم. وهذا ما يجعل السوريين والمعنيين بالحدث السوري في حالة ترقب لأي مبادرات أو تطورات، يؤمل منها أن تدفع بالأمور نحو الحل/التسوية.

لكن، هل إنَّ مبادرة «خطوة بخطوة» هي مبادرة أم هل هي طرح جديد؟ وما صلتها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2254)؟ وأي إكراهات أو عقبات قائمة أو محتملة أمامها؟ وكيف تقرأها دمشق؟ وما المواقف والاتجاهات حولها؟ وما المسارات المحتملة؟

المشكلة عند أطراف الحرب صياغة المبادرة بطريقة يصعب رفضها، كما يصعب قبولها، إذ إنَّ إكراهات الحدث، وثقل تداعياته، ومحاطه، وضعت مختلف الأطراف، وخاصة دمشق، في

1. غير بيدرسون، «لا خلافات إستراتيجية بين أميركا وروسيا في سوريا... ودعم دولي لـ«خطوة. خطوة»»، حوار: إبراهيم حميدي، الشرق الأوسط، 29 كانون الثاني/يناير 2022.

* باحث وأكاديمي.

موقف صعب، فهي بحاجة لـ«نجاح» المبادرة، بقدر حاجتها لـ«إخفاقها»، كيف؟! هذا ما تحاول الورقة قراءته.

تتألف الورقة من مقدمة وثمانية محاور: أولاً- مقدمات وتراكمات، ثانياً- الفكرة والأطر المرجعية، ثالثاً- في المحددات، رابعاً- المواقف والاتجاهات، خامساً- الإكراهات، سادساً- موقف دمشق، سابعاً- المسارات المحتملة، ثامناً- الإشارات والتنبيهات، وخاتمة.

أولاً- مقدمات وتراكمات

تواصل روسيا والولايات المتحدة -بلا انقطاع- مداولاتهما حول الحدث السوري، بهدف «احتواء» أي تطورات «غير مرغوب فيها»، ورسمتا حدوداً وسقوفاً للسياسات والمواجهات العسكرية، لا يمكن تجاوزها²؛ كما تواصل روسيا جهوداً مستمرة مع أطراف مثل: (الأردن، ومصر، والسعودية، والبحرين، وقطر، وتركيا وإيران) في إطار عملية «استانة»، من أجل الحل أو التسوية في سوريا.

وتواصل الإمارات -بإصرار- الدفع بملف «الانفتاح العربي» على دمشق؛ وقد دخل العراق على خط المداولات والوساطات وتيسير حوارات بشأن الحرب السورية، مثل الحوار بين دمشق وأنقرة، أو على صلة بها، مثل الحوار بين طهران والرياض³.

وقام الأردن بعرض نسخته من مبادرة «خطوة بخطوة»، بصيغة «لا ورقة»⁴، ونوقشت مع رؤساء الولايات المتحدة وروسيا، ودول الخليج العربية والعراق ومصر، وعدد من الدول الأوروبية، مقدماً مبررات براغماتية تنبع من مدارك المصلحة والأولويات الأمنية والإستراتيجية، وعلى مبدأ: «المبادرة-الاستجابة».

2. انظر مثلاً:

Stéphanie Fillion, Colum Lynch, and Robbie Gramer, “us-russia-deal-assad-syria”, Foreign Policy, 8/2/2022,

<https://foreignpolicy.com/2022/02/08/us-russia-deal-assad-syria/>

3. انظر مثلاً: «قمة أمنية تضم إيران والسعودية وتركيا وسوريا في بغداد؟»، لأخبار، 8 آب/أغسطس 2021.

<https://al-akhbar.com/Arab/313539>

4. تتضمن الورقة الأردنية اقتراح القطع مع سياسة «تغيير النظام»، والتحول إلى «تغيير متدرج لسلوك النظام». للمزيد من التفاصيل، انظر: إبراهيم حميدي، «وثيقة سرية» تقترح خطوات لـ«تغيير متدرج لسلوك النظام» السوري، الشرق الأوسط، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

اتسم حراك الأردن (وقبله الإمارات) بقدر كبير من الواقعية، وانطلق من ضرورة القيام بـ«انفتاح» على دمشق، كخطوة أولى «تجريبية» أو «اختبارية»، وكمؤشّر على حسن النوايا، قبل الدخول في مداولات معمّقة معها بشأن المبادرة ككل، لأنّ ذلك يساعد -من هذ المنظور- على تلقّي المبادرة، ويعزّز الثقة بجديتها، ويزيد من فرص نجاحها.

مثّلت المبادرة أو الـ«لا ورقة» الأردنية تكثيفاً لتحوّلات وتطورات وتراكمات في الحدث السوري، أهمّها القناعة بأنّ إسقاط النظام السياسي غير ممكن، بوجود داعميه روسيا وإيران وحزب الله، ومثّل ذلك العودة بسوريا إلى ما قبل 2011؛ ويشتمل استمرار الأوضاع من دون حل أو تسوية على مخاطر متزايدة، لسوريا والإقليم والعالم.

القناعة الأهم، هي أنّ «الإدارة المنفردة» للحدث/الحرب هي أمر غير ممكن، ولا بدّ من الدخول في عملية حل أو تسوية على أسس يمكن التوافق حولها، تتضمن تنازلات متبادلة، وإجراءات بناء الثقة، بما يتجاوز الحدث السوري نفسه، إلى تداخلاته الإقليمية والدولية، وبالطبع رهانات ومصالح مختلف الأطراف الفاعلة فيه.

ثمّة حديث عن «ملاحق سرية»⁵، واشترطات ومطالبات حول العلاقة بين سوريا وإيران، والنفط والغاز، والأمن الإقليمي، والتطبيع، وهي أمور يترتب عليها التزامات بعيدة المدى، تجعل من مجرد الدخول في حديث حولها مسألة بالغة الصعوبة لمختلف الأطراف، وخصوصاً دمشق.

يتعلّق الأمر بمستويات رئيسة من «المبادرة» أو «الخطاب» حولها:

- يرتبط الأول بالواقع الراهن، وحالة الجمود والانسداد في سياسات الحل أو التسوية، ويدور هذا الخطاب في أفق القرار (2254)، واشترطاته.

- يرتبط الثاني بتدخلات الحدث ورهانات أطرافه الرئيسة، روسيا والولايات المتحدة، وتركيا وإيران، وإسرائيل، وعدد من الدول العربية، والتي تتجاوز الحدث السوري نفسه، كما سبقت الإشارة إلى طبيعة الدولة في سوريا، وموقعها ودورها في تحالفات واصطفافات وقضايا الإقليم والعالم.

- الثالث هو وجود نمطين أو مستويين من «الخطاب»، الأول، علي، تجده في التصريحات

5. «ملحق سري لوثيقة التطبيع العربي» مع سوريا»، الشرق الأوسط، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

والزيارات والمؤتمرات ... إلخ، والثاني، سري أو مسكوت عنه، حتى لو يُفصَح عنه أو عن جوانب منه، عن طريق «تسريبات» ذات دلالة، مثل: «ملاحق سرية»⁶، ولقاءات غير علنية بين مسؤولين سياسيين وأمنيين من سوريا وأطراف أخرى، مثل: (أمريكا، والسعودية، وتركيا، وغيرها)⁷.

ثانياً- الفكرة والأطر المرجعية

يتحدّث «غير بيدرسون» عن «عصف ذهني» بين مختلف الأطراف، من أجل تهيئة الظروف المناسبة أو تحقيق «حد أدنى» من التوافق على أطر للحل أو التسوية، على قاعدة «خطوة مقابل خطوة»، ليس بالتتابع الزمني، بمعنى أن تكون خطوة تعقبها أخرى، أو أن تكون الخطوة شرطاً للأخرى المقابلة فحسب، ولو أنّ هذا قد يكون شرطاً أولاً أو ابتدائياً للدخول في العملية؛ وإمّا على قاعدة التوافق على مدى «إمكانية» الفكرة، وقابليتها للتلقّي، وتوفّر الظروف المساعدة لانطلاقها، ومن ثمّ استمرارها، والتوافق على الخطوات المتوازية، و«العمل الجماعي» و«التمكيني» من قبل مختلف الأطراف، وفق آلية متابعة وتدقيق وتعديل... إلخ أيضاً.

يقدم «غير بيدرسون» تصوّراً أولاً عاماً عن مراحل المبادرة عن طريق: «[1] تحديد خطوات تدريجية، و[2] متبادلة، و[3] واقعية، و[4] محدّدة بدقّة، و[5] قابلة للتحقق منها، [6] تُطبّق بالتوازي، [7] بين الأطراف المعنية بالأزمة السورية [8] وصولاً إلى تطبيق القرار الدولي (2254)»⁸.

وقد أجرى «بيدرسون» مداولاتٍ كثيرةً مع مسؤولين من روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران، ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، وزار دمشق مرتين⁹، والتقى «هيئة التفاوض» المعارضة. يركّز «بيدرسون» على تحديد «خارطة طريق»، في خطوطها العامة، والاتفاق على «خطوات تدريجية»، فهذا أقرب للفهم، ويساعد في المراجعة والتعديل، إذا لزم الأمر. وأن تكون قابلة للتطبيق أو

6. المصدر نفسه.

7. انظر مثلاً: «اجتماعات سرية» بين الحكومة السورية ومسؤول أميركي في دمشق»، سكاى نيوز عربية، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. و«دمشق تكشف عن مفاوضات أمنية سرية مع أنقرة»، العرب، 30 أيار/مايو 2021.

8. غير بيدرسون، حوار مع جريدة الشرق الأوسط، 29 كانون الثاني/يناير 2022.

9. «بيدرسون يبحث مع وزير الخارجية السوري في دمشق تطورات الأزمة السورية»، موقع أخبار الأمم المتحدة، 16 شباط/فبراير 2022. <https://news.un.org/ar/story/2022/02/1094222>

متناسبة مع إمكانيات وقدرات الأطراف على الالتزام بها أو تحقيقها. وتكون واضحة وغير قابلة للتأويل أو أقل خلافية بين الأطراف... إلخ.

كل ذلك «وصولاً إلى تطبيق القرار الدولي (2254)». وهذه واحدة من الإحالات المرجعية للمبادرة، إذ إنَّها في أفق القرار المذكور، وهذا يفتح الباب أمام «مواجهات نصية» و«تأويلية» و«تفسيرية» لا حصرَ لها تقريباً، ويهدِّد بـ«إعادة إنتاج» تلك المواجهات التي شهدتها الحدث السوري في جولات جنيف وغيرها، حول: ما المقصود ببنود القرار وفقراته؟ ومن الذي يفسِّر أو يوضِّح أو يحدِّد المعنى؟ ومن الذي يتولَّى حسم أو ضبط الاختلافات والخلافات حول تلك البنود؟

وهكذا، يمكن الحديث عن مرجعيات للمبادرة تتمثَّل بمرجعيتين اثنتين: الأولى مرجعية إطارية نصية، وهي القرار (2254)، إذ إنَّ المبادرة هي «جزء منه»، بتعبير «بيدرسون». الثانية، هي «مرجعية الواقع»، وتتمثَّل في خرائط السيطرة، والتفاهات المعلنة (والمضمرة)، وأولويات فواعل مؤثرة في المشهد ورهاناتهم مثل: (روسيا، والولايات المتحدة، وتركيا، وإيران، وإسرائيل، والإمارات، والسعودية، وقطر، وغيرها).

ثالثاً- في المحددات

يمكن الحديث عن المحددات أو الخطوط معنًى وتأثيراً، إذ مثَّلت بيئةً مناسبةً لطرح المبادرة، وذلك في النقطة الرئيسة الآتية:

- يقول «بيدرسون»: «لا خلافات إستراتيجية» بين أميركا وروسيا في سوريا، وأنَّه حصل على «دعم صلب» من مجلس الأمن الدولي ودول أوروبية وعربية، للمضي قدماً في مقارنته الجديدة «خطوة مقابل خطوة» بين الأطراف المعنية¹⁰. فضلاً عن أنَّ «التوقيت مناسب للمضي قدماً في هذه المقاربة»، مع أنَّ الأمور ما تزال «في مرحلة العصف الفكري» حول الموضوع، ويتطلَّب عقد «جولات إضافية من المشاورات».

- تحدَّث «بيدرسون» عن «جمود إستراتيجي» في الحدث السوري، وقناعة الأطراف الأساسية بأنَّ «مرحلة العمليات العسكرية انتهت»، و «لا طرف سيحتكر الخاتمة»، ومن ثمَّ فإنَّ «هناك شعوراً بضرورة اختبار شيء جديد»، كما تتكرَّر الإشارة.

10. المصدر نفسه.

- ثقل الواقع وإكراهاته، والقناعة بأنَّ أحداً لن يتمكن من تحقيق أهدافه أو رهاناته، ومن ثمَّ لا بدَّ من تغيير النمط، وربما تغيير المقاربات والأدوات والكيفيات، حتَّى لو لم يصل الأمر إلى تغيير كبير في الرؤية العميقة لمقاصد ورهانات الحرب.

- إنَّ صبرورة الحدث أكبر من قدرة أي طرف من أطرافه على «الإمساك به» أو «تجاهل» ما تريده الأطراف الأخرى، ولذا تخلَّت واشنطن عن هدف «تغيير النظام»، وأصبحت تركز على «تغيير سلوكه». وهذا يفسِّر تركها الباب موارباً أمام بعض «الانفتاح العربي» على دمشق، فيما تُبدي موسكو استجابةً نشطةً لهواجس واشنطن وأولوياتها، وأطراف أخرى مثل: (أنقرة، وتل أبيب، وغيرهما) إزاء دمشق، وخصوصاً التفاعلات والتحالفات الأخيرة مع طهران.

- لا يمكن لحالة الحرب أن تستمرَّ إلى ما لا نهاية، وأنَّ التفكير في حل أو تسوية هو في أفق القرار (2254)، حتَّى لو أنَّ لكلِّ طرف قراءته للقرار المذكور، وهذا باب فيه كلام كثير.

رابعاً- المواقف والاتجاهات

يمكن تركيز الاتجاهات الراهنة والمتوقعة إزاء المبادرة في النقاط أو الخطوط الرئيسة الآتية:

- التعاطي من دون إقدام أو حماس، وهذا يمثِّل سمةً غالبيةً عند مختلف الأطراف، ربَّما بسبب الغموض أو عدم الثقة، إلا أنَّ المزيد من المشاورات والعصف الذهني، قد يساعد في دفع الأمور قدماً.

- انتظار ما تقول إليه الفكرة، أتطلق بنجاح، وتحقِّق تقدُّماً، أم تتعشَّر وتراجع؟

- الحذر في مقاربة الموضوع، وهذه سمة غالبية عند مختلف الأطراف، إذ يشمل مجرَّد الإعلان عن تأييد الفكرة على مواقف سياسية، وله تداعيات، قد لا تُفضِّل الأطراف تقديمها «من دون شروط» أو «ضمانات».

- الرفض، وفيه أنماط، رفض مسبق، وهو ما أعلنته مثلاً «هيئة التفاوض» المعارضة، وتعلنه -عن طريق الخطاب الموازي والوقائع على الأرض- أطراف مثل: (الولايات المتحدة، وتركيا والاتحاد الأوروبي، التي تعلن موافقة ابتدائية مشروطة على المبادرة، وفق تعبير «بيدرسون»، ووفق تأويل محدَّد

لها. وقد تجد مثل ذلك عند الحكومة السورية، وهذه النقطة تتناولها الورقة في حيز آخر منها.

- العرقلة أو الاحتواء، فقد يكون مبدأ «خطوة مقابل خطوة» مناسباً نظرياً أو من حيث المبدأ، إلا أن الاشتراطات والمضامين المطلوبة لكل خطوة، يمكن أن تمثل عوامل عرقلة واحتواء في أي لحظة. وقد يكون ذلك أحد تكتيكات أو إستراتيجيات العرقلة أو الاحتواء عند بعض الأطراف، حينما تشعر أن الأمور لا تسير سيراً يتناسب مع أهدافها ورهاناتها.

- عطفاً على النقطة السابقة، من المحتمل أن تكون الأبعاد والرهانات والفواعل غير السورية، وبما يتجاوز الحدث السوري نفسه لها قوامة أو أولوية في لحاظ «الخطوات» و«الخطوات المقابلة»، وفي ديناميات التحقق والمتابعة.

خامساً- الإكراهات

يُفترض بمبادرة «خطوة بخطوة» أن تعبر عن مدارك متزايدة عند الأطراف الرئيسة في الحرب، بضرورة التوصل إلى مقاربات جديدة، وربما يخلق «الجمود» في المشهد أوضاعاً اجتماعية وسياسية وكوارث إنسانية، ووقائع انقسامية، وأزمات معقدة. وهذا دافع للإقدام والانخراط في أي مبادرة للحل أو التسوية.

لكن الأمور لا تقف هنا، إذ يدرك الجميع مدى التعقيد في المشهد، وأن طول مدة الحرب، والإخفاق المستمر لمسارات الحل أو التسوية، لا يبعث على الثقة، إذ يمكن للأفكار والمبادرات أن توصل إلى شيء، وهذا دافع للإحجام عن أي مبادرة.

فقدان الثقة بين مختلف الأطراف، وصعوبة تقديم ضمانات يمكن التوافق حولها، واختلاف القراءات والتقديرية حول المبادرة، بل حول أي أمر يتصل بالحدث السوري، والتداخلات الإقليمية والدولية في المشهد، إذ إنّه ثمة إكراهات تتجاوز الحدث السوري نفسه، والمواجهات المتداخلة و«المتفصلة» معه، وخاصة بين كل من إسرائيل وإيران، وتركيا وإيران، وإيران ودول الخليج، وبالطبع روسيا والولايات المتحدة.

يتطلب موقف الاتحاد الأوروبي تركيزاً خاصاً، إذ يقف الاتحاد بثبات ضد أي محاولة للانفتاح على دمشق. وقال وزراء خارجية دول الاتحاد «لبيدرسون»: «إنهم مستعدون للانخراط [في مبادرة

خطوة بخطوة] تحت سقف الشروط الثلاثة «لا للمساهمة بالإعمار، ولا لرفع العقوبات، ولا للتطبيع قبل تحقيق تقدّم سياسي»¹¹، كما لو أنّها «لا» في مورد «النعّم».

وهناك إكراهات ذات طابع إجرائي، وهي ليست محض إجرائية، إذ يتعلّق الأمر بـ«من يبدأ أولاً»، والموضوعات التي يمكن إدراجها، وترتيب الأولويات، وهذه من الأمور التي تتطلّب كثيراً من المداولات و«العصف الذهني»، بتعبير بيدرسون نفسه، الذي يفترض أن تشمل:

«المعتقلين والمختطفين والمفقودين، والمساعدات الإنسانية والتعافي المبكّر والبناء على التقدّم المحرز عن طريق اعتماد قرار مجلس الأمن (2585)، وشروط العودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي انهارت بعد أكثر من عقد من الحرب والنزاع، والفساد، وسوء الإدارة، والأزمة المالية في لبنان، وجائحة «كوفيد - 19»، وترسيخ الهدوء في عموم سوريا، وتحقيق الاستقرار، وهو أمر أساسي بالتأكيد، وفي الوقت نفسه التعاون في مكافحة الإرهاب، ثم يلي ذلك ما أطلق عليه القضايا الدبلوماسية. وهناك سلّة من الأمور، وفي حال تحركنا فيها، سينعكس ذلك على حياة السوريين»¹².

وتكاد تشمل -الأجندة الطويلة- الحدث السوري برمّته، فضلاً عن أنّها خلافية إلى أبعد الحدود، كما أنّ لدى الأطراف ما تقوله بشأنها، وخصوصاً دمشق، التي تملك قراءةً مختلفةً للأولويات، يعرفها متابعو الحدث السوري، وخصوصاً جولات جنيف واجتماعات اللجنة الدستورية؛ وهذا ما يجعل المهمة بالغة الصعوبة.

سادساً- موقف دمشق

ترى دمشق أنّ الهدف العميق للمبادرة، ليس في حل أو تسوية الأزمة السورية، وإنّما اختبار إلى أيّ حدّ أثّرت الإكراهات والعقوبات على دمشق -وإلى حد ما حلفائها- لتقبّل اليوم ما كانت ترفضه بالأمس، فهي -من منظور خصومها- بحاجة لأيّ قدر من الانفتاح وتخفيف العقوبات، وعند أولئك الخصوم أوراق قوة عديدة، فيما تتضاءل -من المنظور نفسه أيضاً- قدرة حلفائها على إحداث تغيير، وتتنازعهم تقديرات ورهانات مختلفة، خاصة بكلّ منهم، ومنشغلون في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المكاسب.

11. المصدر نفسه.

12. المصدر نفسه.

ثمّة قراءة مختلفة - في المقابل - ترى أنّ المبادرة مدفوعة بتغيرات متزايدة في الموقف الإقليمي والدولي من الحرب، وجاء طرحها بعد ثبات النظام السياسي، وحدث صدوع في جُدر الحصار والمقاطعة المفروضة من أمريكا وأوروبا ومن العرب إلى حدّ ما على دمشق؛ ومن ثمّ ترفع المبادرة سقف التوقعات، بحدوث تحولات حاسمة وغير مسبوق في الحدث، وأتت ثمّة واقع إقليمي ودولي جديد، يدفع خصوم دمشق لمراجعة مواقفهم وسياساتهم إزاءها.

لكن خطاب دمشق ومقاربتها للأمر، لا يميلان مباشرة إلى مبادرة «خطوة بخطوة»، وإمّا إلى «قراءة موازية» لها، تتضمّن التنبّه إلى الإكراهات التي فرضتها، وإبراز مؤشرات الانفتاح وتحولات الخطاب السياسي والإعلامي، والانفتاح الاقتصادي، والزيارات واللقاءات من جهة، والتحفّظ على المبادرة نفسها، من جهة أخرى، وصولاً إلى رفضها، في بعدها المتصل بالقرار (2254)، والاشتراطات المعلنة والمضمرة حول ضرورة التخلّي عن تحالفاتها، مع إيران بصفة خاصة.

الموقف معقّد للغاية، لكن يمكن تحديد أولويات دمشق، كما يمكن تلمّس استجابتها أو توقعها، فهي تنظر للمبادرة نظرتها للقرار (2254)، كما سبقت الإشارة. قد تُضطرّ لمجاراتها، صيغة ما من المجارة، إلا أنّها لا تستطيع القبول بها، على الأقل في منظور خصومها لها، ومن ثمّ فإنّ المبادرة مقبولة ومرفوضة في آن واحد، كيف؟!

- مقبولة، لأنّ البدايات الناجحة لمنطق «خطوة مقابل خطوة» قد تحقّق أغراضاً عديدة مثل: إمكان توظيف مؤشرات الخطاب السياسي والإعلامي، لتأكيد «صوابية الموقف»، إبان سنوات الحرب؛ ورفع سقف التوقعات بأنّ المستقبل مشتمل على انفراجات، وصدوع في الخطوط والجبهات المناهضة لها. كما أنّ تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وغيرها جزاء المبادرة سوف يضع فواعل السياسة والاجتماع في سوريا أمام الحاجة للمزيد، وإذا يختبرون مكاسب من المبادرة، فقد يشجعهم ذلك على المضي في الخطوات التالية، ولكن بحدود معيّنة¹³.

- مرفوضة، إذا كان الهدف منها إعادة إنتاج القرار (2254)، وفرض سياسات تسوية وانتقال سياسي، من منظور خصوم دمشق، وهذا موضوع رفض دائم من قبلها، كما أنّ المبادرة

13. بمعنى أنّ وضع المبادرة في أفق القرار (2254)، ووفق تأويل مناهض للحكومة، والاشتراطات والمطالب الأخرى، سوف يضع الحكومة في موقف بالغ الصعوبة، لتبدو كما لو أنّها تقبل المبادرة ما لم تقبل به في مسار جنيف وغيره، وتسليمه بالسياسة ما لم تسلمه في الحرب.

مرفوضة، لأنَّ البدايات المتعترّة أو رفض الفكرة من قبل النظام السياسي، سوف يعكس مزيداً من الإحباط، ويفاقم أزمة الداخل، ويزيد الصدوع بين المجتمع والنظام السياسي والدولة. وقد يمثّل ذريعةً للمزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية على دمشق، ومن ثمّ المزيد من الأزمات على صعيد العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي والدولة.

وهذا هو بالضبط ما تقصده الورقة من أنّ دمشق بحاجة لنجاح المبادرة بقدر حاجتها لإخفاقتها، نجاحها هو انفتاح للحصار وفكه أو تخفيف، وإخفاقتها هو إعادة إنتاج للقرار (2254) أو تأويل، كما سبقت الإشارة إلى أنّ الأمر الذي يفسّر محاولة دمشق التعاطي معها بكثير من الحذر، والتشكيك، وقليل من الإقدام، ليس من منطلق «الرفض-القبول»، وإنما من منطلق المداولة والمحايلة والمداورة، والمدافعة، والترقّب، والمساومة.

سابعاً- المسارات المحتملة

إذا بدأت المبادرة بخطوات واقعية، مثل خطوات للانفتاح الاقتصادي (خط الغاز العربي والكهرباء، إلى لبنان عبر سوريا)، والسياسي والأمني (زيارات المسؤولين السياسيين والأمنيين، بين دمشق والقاهرة وأبو ظبي وعمان وغيرها، وعودة دمشق إلى عدد من المؤسسات الدولية، مثل الأنتربول)، فإنّ المتوقّع -بالمقابل- هو أن تُقبِل دمشق على «استجابات متناسبة» للمبادرة، وبهذا المعنى فهي سلسلة، يمكن لأي انقطاع في حلقة من حلقاتها، أو اختلال أو تعثر في تنفيذها، أن يهدّدها كلياً.

- قد تدفع المخاوف من حدوث انقطاع بين الأطراف لتشكيل «مجموعة اتصال»، على ما ذكر «بيدرسون»، وهذا من الأمور اللازمة في حالات من هذا النوع، إلا أنّ تجربة الحرب، وتجارب الحرب المماثلة، لا تشجّع كثيراً على توقُّع نجاحات أو إنجازات مهمة. وهذا باب فيه كلام كثير.

- من المحتمل أن يتواصل الحديث عن مبادرة «خطوة بخطوة»، ليس بوصفها مبادرة جديد بالتمام أو تمثّل قطيعة مع المبادرات السابقة في الحرب السورية، وإنما بوصفها محاولة لتحريك فضاء النقاش والمداولة في الحدث السوري، وساحة مواجهة نصية وإعلامية وسياسية، لن تغبّر كثيراً من واقع الحدث ووجود خرائط للصراع والسيطرة والنفوذ في سوريا، الروسية والأمريكية والتركية بصفة خاصة، ولا طبيعة الاحتدام بين إيران وإسرائيل فيها.

- ومن المحتمل أن تستمرّ الفكرة في فضاء الحدث لبعض الوقت، لكنّها لن تحلّ محلّ المبادرات والعمليات الأخرى مثل عملية استانة وعملية جنيف (اللجنة الدستورية). وسوف تمثّل غطاءً وعنواناً لافتتاح عدد من الأطراف على دمشق، لكن من دون تحقيق إنجازات أو خروقات كبيرة، لأنّ الرهانات العميقة عند الأطراف لم تتغيّر.

- من المحتمل أن تقف المبادرة (بين-بين) أي: بين قبول ورفض، وإقدام وإحجام، وسوف تستمر في حال توافق الروس والأمريكان حولها، لا تراجع عنها، ولا انخراط جدي فيها، عملية أو مبادرة يشعر كل طرف بالحاجة لها، لكنّه غير مستعد لتلبية متطلباتها، وسوف يحاول ألا يكون مسؤولاً عن إخفاقها.

ثامناً- الإشارات والتنبيهات

- تقرّ دمشق المبادرة بوصفها تأويلاً للقرار (2254)، وعنوان أو غطاء لاشتراطات كثيرة مُفحّخة أكثر منها قناعات أو رغبة بالتوصل إلى حل أو تسوية الحرب، وتفصح الخطابات الموازية والممارسات العملية لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها عن أغراضها ومقاصدها العميقة. الأمر الذي يقلّل من فرص التعاطي الجدي معها، أو أنّ ذلك ربما يحدث بكثير من الارتياب والتوجّس.

- تبدو دمشق بحاجة ماسة لانفراجات في المواقف الإقليمية والدولية، إلا أنّ الأثمان والاشتراطات المطلوبة قد تجدها كبيرة، وربما تفوق قدرتها على تحملها أو الإيفاء بها، على افتراض قناعتها بها. هذه مسألة يجب التعاطي معها، بقدر كبير من الجدية والحساسية، إذ إنّ المطلوب من دمشق أو النظام السياسي -من هذا المنظور- أن يغيّر نفسه بنفسه، ويسلّم ما لم يسلم به إبان سنوات الحرب. وهذا لن يحدث، فضلاً عن أنّ المطالبة به، تهدّد بنكوص حاد في المواقف والسياسات، ليبدو كل حديث عن «إصلاح» أو «انتقال سياسي» حديثاً عن «إسقاط النظام». وهذه واحدة من أعقد المفردات أو الموضوعات في سياسات الحرب السورية اليوم.

- يمكن لدمشق وأطراف المبادرة أن يتفقوا على أطر عامة وتفاهات رئيسية، والبدء من توافقات «الحد الأدنى»، كما يمكن لأطراف الحرب الرئيسية، مثل: (روسيا، والولايات المتحدة) أن تدفع بتوافقات ومسارات داعمة موازية، مثل: احتواء الإرهاب، وتخفيف العقوبات، والحد

من مصادر التهديد المتبادل ومداركه، وضبط الاندفاعات والتوترات الناتجة عن تحالفات مختلف الأطراف. وهذا يمكن أن يساعد في التخفيف من مدارك التهديد لدى دمشق وطهران الناتجة عن مطالب التخفيف من طبيعة التحالف بينهما، والتخفيف من مدارك التهديد لدى دول الإقليم الناتجة عن ذلك التحالف. حتى لو كانت المهمة شاقّة!

- يمكن لبغداد أن تُواصل جهودها في الدخول على خط المداولات وتيسير اللقاء والاقتراحات لتذليل العقبات، ويبدو أنّها قامت بأدوار مهمة في هذا الباب، لأنّها من الأطراف القليلة التي عندها إمكانية اتصال جيدة مع أكثر أطراف الحرب.

- إذا لم يُعد الإعداد الجيد للمبادرة، وتُهيئ الظروف المناسبة لها، بعيداً عن التصريحات والإعلام وفضاءات الحدث، فسوف تنتهي إلى الإخفاق، وسوف تكون أقرب لـ«تشكيل خطابي» حول الحرب، منها مشروع للحل أو التسوية.

خاتمة

ليس من المتوقع لمبادرة ما تزال في مرحلة «العصف الذهني»، حتى لو برزت مؤشرات واقعية وميدانية عليها، أن تحلّ في عشرة أيام أو عشرة أسابيع أو عشرة أشهر حرباً تجاوزت العشر سنوات، بكل تداخلاتها وتعقيداتها، إلا أنّ طرحها مؤشّر على بروز مدارك متزايدة حول الحاجة لدفع الحدث السوري على سكة الحلول أو التسويات، وهذه فرصة يجب اغتنامها، وتحويلها من مجرد «مبادرة» أو «تشكيل خطابي» إلى سياسات، ثم إلى وقائع مادية على أرض الحدث وفي فضائه وأفقته.

أصبح مجرد الأمل بحدوث تغيير أمراً نادراً أو «يوتوبياً»، بغياب مؤشرات واقعية كافية، ذلك أنّ الأمور معقدة لدرجة يصعب معها التوصل إلى تقديرات أو استخلاصات متفائلة حولها، والمشكلة أصبحت الجميع تقريباً موقنين بأنّ الحياة ممكنة مع الحدث، وأنّ اللايقين إزأوه هو السمة الغالبة، وأنّ ما بعد المبادرة مبادرة أخرى، وما بعد الحرب حرب أخرى. ولسان الحال لدى السوريين، هو دعاء أو نداء يرّده أهل العراق: «يا أصحاب الفرج، يا عالياً بلا درج»!